

في موضوعه ليكون جزواها مقدمه المقنن فيتمتع مضمون
 الشطر الذي هو مقدمه لاجل امتناع لازم وهو الجراء هي الامتناع
 الثاني اي دليل امتناع الماء على امتناع الشطر ولهذا قالوا في
 القياس الاستثنا في اذ وضع الثاني يوجب منع المقدم ورفع
 المقدم لا يوجب منع الثاني قولنا لو كان هذا انسانا كان
 حيوانا لكنه ليس حيوانا فينتج انه ليس بشئ وقولنا لكنه ليس
 بشئ لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقا
 غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو امتنع الثاني
 لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني
 حتى يرد عليه ان امتناع السبب المذكور لا يدل على امتناع السبب
 اللازم بل معناه انها للدلالة على ان امتناع الثاني في الخارج
 انما هو بسبب امتناع الاول فبشيء لو شاء الله لهدىكم ان امتناع الماء
 انما هو بسبب امتناع المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان
 امتناع مضمون الجراء في الخارج هي امتناع مضمون الشطر من غير
 امتناع الثاني على ذلك العلم بان امتناع الجراء ما هي الا ترى ان قولهم
 لو لا امتناع الثاني في لوجود الاول يجوز ولا على لهلك معناه
 ان وجوده على سببهم هلاكه على ان وجوده دليل على ان
 عملهم يهلك ويدل على ذلك ما قلنا قلنا قولنا في الصلاة المفترضة
 ولو دامت الدعوات لا كانوا كغيرهم ^{في كل وقت} رعايا ولكن ليس ^{في كل وقت} وقام
 الا ترى ان استثناءه بمعنى المقدم لا ينتج شيئا على ما قلنا في المنطق
 وكذا قولنا في لو طار ذوا فربها ^{في كل وقت} وطارت وكنته لم يطير
 الا ترى ان
 اي

قوله لو كان فاعلم ان الامتناع في الامتناع
 في الامتناع في الامتناع في الامتناع
 في الامتناع في الامتناع في الامتناع

اي عدم طيران ذلك العرس بسبب انه لم يطرد وحافرتها فلما
 ولما اكل المعقول فقد جعلوا لورن وكوما اداة للدلالة والتمتع
 على لزوم الجراء للشطر من غير قصد الي المقطع بان امتناعها ولهذا
 صح عندهم استثناءه عن المقدم بحولوا كانت الشمس طالعها فانها
 موجودة لكن الشمس طالعها فتم يتعلمون بالدلالة على ان العلم
 بان امتناع الثاني على ذلك العلم بان امتناع الاول ضرورة امتناع المزموم
 بان امتناع الاول من غير امتناع الثاني ان علة امتناع الجراء في الخارج
 ما هي الا انها يستعملونها في الصياغة لا كاستعمال العلوم والصفات
 ولا شك ان العلم بان امتناع المزموم لا يوجب العلم بان امتناع الذي
 بل الامر بالعكس واذا امتنعنا وجدنا استعمالها على قاعدة
 اللغة المتراكمة قد تستعمل على قاعدة كما في قوله تعالى لو كان
 فيها الهة الا الله لفسدتا لظهور ان الفرض من التسمية بان امتناع
 تعدد الالهة لايمان بالثبوت انما تعلم ان افعالهم التي هي الحق
 واشياعه انما هو على ما فهمه من كلام المتون وقد غلطوا فيه
 فلما صرحوا فكم من تأويل لا يحصى ظاهر فان قيل لا يقع ما ذكرتم
 من لزوم امتناع الجراء لان امتناع الشطر في قولهم ثم لعلم العبد
 صهيبي لولم يحث الله لم يهضم ولا يلزم بثبوت عصيانه ان في
 التقييدات وهذا فاسد لان العرس مع صهيبيم العصيا
 فلما قد يجعل ان ولو للدلالة على ان الجراء لان الوجود
 جميع الامتناع في قصد المنطق وذلك اذا كان الشطر مما يتقيد
 استنادا له لذلك الجراء ويكون لتقيد تلك الشطر ان في الحق

Copyright © King Saud University